



تقرير إنجازات النصف الأول لعام 2023

وزارة الاقتصاد الوطني

إعداد

الإدارة العامة للدارسات والتطوير والتنمية الاقتصادية



البند

البيان

تطبيق وإصدار قرارات منها:

- إصدار قرار إداري بشأن ضبط وتنظيم معاملات مؤسسات إقراض الزواج .
- إصدار قرارات بتحديد وتعديل وزن سعر ربطة الخبز .
- تطبيق قرارات لجنة المتابعة بخصوص
 - (تعديل رسوم دمج المعادن الثمينة،
 - تخفيض رسوم زيادة رأس مال الشركات بنسبة 50% حتى نهاية العام .
 - تمديد إعفاء أصحاب المنشآت الصناعية من رسوم الترخيص الصناعي بنسبة 50% حتى نهاية عام 2023.
 - إعفاء فاتورة الكهرباء للمنشآت الصناعية الخاصة بالخطوط الدائمة وذلك بنسبة 40 اغورة.
 - تحصيل رسوم 50 دينار عن تعديل بيانات وكالات الامتياز.
 - تعديل الرسوم الخاصة بمديرية الرمال والمصادر الطبيعية)
- إصدار قرار بشأن اعتماد لائحة عمل شركات الصرافة والحوالات المالية.
- إصدار قرار اداري بمنع شركة تكنو إلبت من ممارسة أعمال التداول وإيقاف عمليات السحب والإيداع لحين الانتهاء من مراجعة ملفات الشركة.
- إصدار قرار اداري باعتماد التعديلات على نظام البيع بالتقسيط بعد اعتمادها من لجنة متابعة العمل الحكومي.
- إصدار قرار اداري بشأن حظر استيراد أو إدخال أي منتجات غذائية تتنافى في شكلها مع الذوق العام وتكون غير مرغوبة وغير لائقة.

• عقد مجموعة من الاجتماعات والقاءات وورش عمل عدد (53) أبرزها ناقش

أبرزها: اجتماع مشترك مع وزير الاقتصاد في رام الله السيد العسيلي لمناقشة عدد من القضايا المشتركة ومن أهمها انتخابات الغرف التجارية وملف التعويضات وسبل النهوض بالقطاع الاقتصادي في غزة. اجتماع للجنة المشتركة مع وزارة الزراعة لمناقشة الوكالات التجارية الخاصة بالمبيدات الزراعية. اجتماع مشترك مع وزارة المالية لمناقشة استكمال توحيد الإجراءات المحوسبة على المعابر التجارية. لقاء مع رئيس ديوان الموظفين لمناقشة عدة قضايا خاصة بالوزارة وهيكلها التنظيمي. عدة لقاءات مع الاتحادات الصناعية والغرف التجارية ونقابة الألبسة لمناقشة قضايا اقتصادية تشمل مناقشة سبل تأمين المخزون السلعي. قضية استيراد الجينز ضمن الكوتة السنوية. واقع الزي المدرسي. سبل الحد من خسارة تجار الدواجن. مناقشة المطالب الخاصة بالمنشآت الصناعية. عقد ورشة عمل مع عدد من تجار القرطاسية لمناقشة سبل تعزيز القيم الوطنية من خلال المطبوعات على الدفاتر والمستلزمات المدرسية. مناقشة سبل دعم قطاع الألبان.

اجتماع مع لجنة مستثمري منطقة بيت حانون الصناعية لمناقشة سبل النهوض بالمنطقة الصناعية. عقد اجتماع لدراسة مقترح حول مشروع الصوامع والغلال لتوفير مخزون استراتيجي من القمح وتم الخروج بتصوير كامل حول المشروع.

• إجراءات و أنشطة متنوعة منها:

عقد جلسة مناقشة مع اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي لمناقشة قانون التجارة الالكترونية. استقبال وفد من الاتحاد الأوروبي في زيارة على المنطقة الصناعية في غزة حيث تم استعراض واقع المنطقة الصناعية وأهم المعوقات التي تواجه المصانع.

الإشراف على إجراء انتخابات غرفة تجارة وصناعة غزة. والإشراف على توزيع المناصب الادارية لمجلس ادارة غرفة غزة. الانتهاء من تجهيز صالة خدمات الجمهور وبدء اجراءات إعداد إجراءات التشغيل. تنظيم زيارات ميدانية لمصانع المواد الغذائية. زيارة المعرض الفني والتراثي (تنفيس حرية) الخاص بالأسير الفلسطيني.

إصدار بيان للمواطنين للتحذير من مخاطر التداول في العملات الرقمية وتحذير الشركات العاملة في هذا المجال من الاجراءات القانونية التي سيتم اتخاذها بحقها

مكتب الوكيل



البند	البيان								
الدراسات والتطوير والتنمية الاقتصادية	<p>إعداد (42) تقرير أهم ما شملته:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقرير حول مؤشرات الاقتصاد المحلي وبعض المؤشرات العالمية. تحليل الواقع الاقتصادي للجنة استراتيجية مكافحة الفقر. التسهيلات المقدمة من قبل الوزارة في مجال العمل عن بعد. واقع موسم رمضان لمركز المعلومات ودعم القرار. عمل تقدير للخسائر الاقتصادية الناتجة عن التصعيد الإسرائيلي. التقارير الدورية: التقرير الاحصائي الشهري والسنوي، التقرير الشهري والسنوي للمعابر، تقرير حول الصادرات السلعية من قطاع غزة، تقرير حول المخزون السلعي وحركة الأسعار. <p>إعداد النشرات الاقتصادية الاسبوعية</p> <p>إعداد دراسات عدد (2) كالتالي: المشاركة في إعداد دراسة حول الترويج والاعلان للمنتجات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، انجاز دراسة حول تأثير تغير أسعار صرف الدولار مقابل الشيكل وتأثيره على الأسعار المحلية.</p> <p>المشاركة في (17) لجنة أبرزها:</p> <table border="1"> <tr> <td>لجنة التخطيط والسياسات</td> <td>لجنة المخطط الإقليمي</td> </tr> <tr> <td>لجنة الأمن الغذائي.</td> <td>لجنة مكافحة الفقر.</td> </tr> <tr> <td>اللجنة الوطنية للعمل عن بعد</td> <td>لجنة دعم المنتج المحلي</td> </tr> <tr> <td>لجنة البيانات الجيومكانية</td> <td>لجنة صندوق الإسكان الفلسطيني</td> </tr> </table> <p>أنشطة متنوعة تشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> رصد ومتابعة الأسعار اليومية في البورصة العالمية ومصر إعداد دليل مؤشرات جودة كل خدمة من خدمات الوزارة. إعداد بيانات المنحة المصرية والقطرية خلال شهر مارس 2023 م. إعداد مقترح للاستفادة من منصات الدفع الإلكتروني في التحويلات المالية للعاملين في مجال العمل عن بعد. تزويد وزارتي الاتصالات والحكم المحلي ببيانات GIS. إبداء الرأي والملاحظات حول قانون المعلومات الائتمانية. تجهيز بيانات الأسعار لمنظمة الفاو. تحكيم ومراجعة كتيب غزة تحت الحصار والمحال من وزارة الخارجية بغزة. إعداد ورقة تقدير موقف حول تداعيات المظاهرات الإسرائيلية على الوضع الاقتصادي في قطاع غزة المشاركة في لقاء مؤسسة بال تريد حول دعم المصدرين والصادرات. المشاركة في ورشة مع الاتحاد العام للعمال بعنوان الحد الأدنى للأجور. تسهيل مهام باحثين أكاديميين 	لجنة التخطيط والسياسات	لجنة المخطط الإقليمي	لجنة الأمن الغذائي.	لجنة مكافحة الفقر.	اللجنة الوطنية للعمل عن بعد	لجنة دعم المنتج المحلي	لجنة البيانات الجيومكانية	لجنة صندوق الإسكان الفلسطيني
	لجنة التخطيط والسياسات	لجنة المخطط الإقليمي							
	لجنة الأمن الغذائي.	لجنة مكافحة الفقر.							
	اللجنة الوطنية للعمل عن بعد	لجنة دعم المنتج المحلي							
لجنة البيانات الجيومكانية	لجنة صندوق الإسكان الفلسطيني								
المصادر الطبيعية "مقالع الرمال"	<p>بلغ إجمالي كميات الرمال المباعة من الأراضي الحكومية والطابو (609662) متر مكعب، وكمية الرمال المباعة بالسعر المخفض من الأراضي الحكومية والطابو (21350) متر مكعب.</p> <p>بلغ عدد الزيارات والتنسيقات مع الجهات الحكومية (52)، كما بلغ عدد جولات اللجان التفتيشية (34) جولة، وعدد جولات مسؤولي التفتيش (100) جولة فتح عدد (13) مقلع جديد من أصل (41) مقلع عاملة في القطاع . تم الإشراف على تكويب 12 تركبة لنقل الرمال.</p>								
	<p>بلغت الكميات المدموغة من الذهب والفضة (717468) جم.</p> <p>سبائك وراده من الضفة (113563) جم، مشغولات واردة من الضفة مدموغة (32412) جم</p>								
المعادن الثمينة	<p>الذهب الصادر (109.9) كجم، وقيمة الذهب الصادر (5.64) مليون دولار. يشمل (349600) جم من السبائك و (13192) من المشغولات</p> <p>تنفيذ (21) زيارات لمصانع المعادن الثمينة، و (1009) زيارة رقابية على محلات لبيع وشراء المعادن الثمينة.</p>								
	<p>بلغ عدد الشاحنات الواردة من السلع والبضائع (62391) شاحنة، وعدد الشاحنات الصادرة (4052) شاحنة.</p>								
التجارة والمعابر									



البند	البيان
	بلغ إجمالي أذونات الاستيراد معبر كرم أبو سالم (20020) إذن، ومعبر رفح (3974) إذن استيراد، وعدد أذونات التصدير لمعبر كرم أبو سالم (445) إذن، وعدد أذونات التصدير لمعبر رفح (110) إذن.
	- إجمالي معاملات العلامات التجارية (6890) معاملة، شملت إيداع (591) علامة ونشر (507) علامة، و تجديد (433) علامة و تسجيل (817) علامة، ونقل ملكية (25) علامة تجارية، ونشر (603) تغييرات على العلامات التجارية إجمالي المحاضر (972) محضر تحفظ، و (1696) محضر ضبط، و(11) محضر إتلاف
الشركات	أجمالي معاملات التحديث والتعديل (5678) ملف سجل تجاري و (3059) ملف شركات، و شطب (1118) ملف تجاري. تصويب الوضع القانوني ل (130) ملف تجاري مخالف، و (81) للشركات التي تعمل في مجال الصرافة ومؤسسات الإقراض، و (17) ملف شركة أجنبية مخالفة حضور (40) جمعيات عمومية (شركات مساهمة وغير ربحية وذات مسؤولية محدودة).
الصناعة	إصدار (43) رخص إقامة، و(321) رخصة تشغيل، و(269) شطب وإغلاق اداري، و(236) إخطار ترخيص، وإجمالي الزيارات (991) للمنشآت الصناعية بغرض منح التراخيص أو المتابعة و (32) زيارة للمشاريع الصغيرة. إجمالي عدد محاضر الضبط والتحفظ واثبات حالة وأخذ عينة والإفراج (290). تقديم تسهيلات ل (65) مشروع صغير.
حماية المستهلك	تنفيذ (1708) جولة تفتيش ميداني، تم خلالها زيارة (16935) منشأة تجارية، تم استخدام (7028) تشمل (225) نموذج لمحضر تحفظ و (2219) ضبط مواد و (1824) محضر إتلاف. وسحب (1398) عينة للفحص، معايرة ودمج (677) ميزاناً وختم (341) ومكياً. متابعة وتعديل (283) بطاقة بيان
إجراءات قانونية	اجمالي الكميات المضبوطة (1686) طن، وإجمالي الكميات المتلفة (207) طن. المشاركة بورقة عمل في ورشة عمل بنظام البيع بالتقسيط التي أقيمت في غرفة تجارة غزة. إعداد دراسات وأبحاث قانونية خاصة بالأنظمة الاقتصادية عدد (2).
الرقابة الداخلية والشكاوى	إعداد دراسة وتصور بشأن حماية الوكالات التجارية. إحالة (1041) قضية للنائب العام، وإعداد (187) مذكرة للنيابات المتخصصة. إجراء (811) تسوية مالية، و(873) تعهدات وحفظ ملفات قضايا. المشاركة في (17) لجان ومتابعة قضايا ومحاضر ضبط التجار الواردة عدد (1192) قضية. (63) شكوى تم معالجتها و (37) شكوى قيد المتابعة تنفيذ (7) زيارات رقابية شاملة و(6) زيارات رقابية فجائية
تكنولوجيا المعلومات	متابعة وتحديث أنظمة التشغيل الخاصة بالخوادم ومعدات الشبكة تنفيذ عمليات النسخ الاحتياطي للخوادم، فحص و تحديث برنامج مكافحة الفيروسات متابعة الأعطال الطارئة بشبكة الحاسوب والقيام بعمليات التطوير والصيانة اللازمة تطوير برنامج لإدخال مساهمات وزارة الاقتصاد في التأمين الصحي إجراء التطوير على الانظمة العاملة، تقديم الدعم الفني للأنظمة الحاسوبية
العلاقات العامة والإعلام	نشر (253) خبراً صحفياً وتقريراً إعلامياً، وإنتاج (120) تقريراً مصوراً وإنفو جرافيك، وإعداد (27) حلقات تلفزيونية وإذاعية. تغطية اجتماعات الادارة العليا الداخلية والخارجية وإعداد التقارير اللازمة عدد (27)



الملخص التنفيذي

البيان	البند
مشاركة في إعداد دراسات تفصيلية حول مؤسسات القطاع الخاص	القطاع الخاص
إطلاق عدد (6) برنامج مع القطاع الخاص لتوعية وتثقيف الجمهور لدعم المنتجات الوطنية	
حضور انتخابات مؤسسات القطاع الخاص (الغرف التجارية والاتحادات الصناعية) عدد (8)	



10	07	06	1
أهم الاستنتاجات	أهم الإنجازات	مقدمة	الملخص التنفيذي
14	13	12	11
تقرير نسبة الإنجاز من الخطة المعتمدة 2022	ملخص التقرير في رسومات بيانية	أهم التوصيات	أهم المعوقات والتحديات
18			
تحليل مقارن لمؤشرات الأداء للأعوام 2022/2021م			

نبذة عن وزارة الاقتصاد الوطني

وزارة الاقتصاد الوطني هي الجهة المشرفة على بناء قدرات الاقتصاد الفلسطيني على أسس معرفية وعلمية في مجال وضع البرامج والسياسات التنموية الرامية إلى تعزيز قدرات القطاعات الإنتاجية وتوفير كل الإمكانيات للحفاظ على موارد ومقدرات شعبنا وبما يتلاءم مع قيمنا وثقافتنا الوطنية في إطار الشراكة مع القطاع الخاص.

الرؤية:

بيئة مؤسسية تدعم الاقتصاد وترسخ مقومات التنمية المستدامة.

الرسالة:

الإشراف على بناء قدرات الاقتصاد الفلسطيني ووضع البرامج والسياسات التنموية لتعزيز قدرات القطاعات الإنتاجية بالشراكة مع القطاعات الأخرى.

الأهداف الإستراتيجية:

1. تعزيز بيئة الاعمال وتشجيع الاستثمار
2. تشجيع الصناعات الوطنية وتعزيز سياسة إحلال الواردات
3. حماية المستهلك وتحقيق الأمن الغذائي
4. الاستثمار الأمثل للمصادر الطبيعية
5. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني
6. رفع كفاءة الأداء المؤسسي

أهم إنجازات الوزارة في إطار أهدافها الإستراتيجية

أولاً: في إطار تعزيز بيئة الاعمال وتشجيع الاستثمار

- تنظيم العمل في الشركات المالية
 - إصدار قرار بشأن اعتماد لائحة عمل شركات الصرافة والحوالات المالية،
 - إصدار قرار اداري باعتماد التعديلات على نظام البيع بالتقسيط بعد اعتمادها من لجنة متابعة العمل الحكومي
 - إصدار قرار بشأن اعتماد لائحة عمل شركات الصرافة والحوالات المالية
 - إصدار قرار اداري بمنع شركة تكنو إليت من ممارسة أعمال التداول وإيقاف عمليات السحب والإيداع لحين الانتهاء من مراجعة ملفات الشركة.
- انجاز دراسة حول تأثير تغير أسعار صرف الدولار مقابل الشيكل وتأثيره على الأسعار المحلية.
- تخفيض رسوم زيادة رأس مال الشركات بنسبة 50% حتى نهاية العام
- لقاء مع اتحاد الصناعات الفلسطينية لمناقشة عدة قضايا تخص الاتحاد العام من أهمها مقترح انشاء منتدى سيدات الأعمال
- اجتماع مع لجنة مستثمري منطقة بيت حانون الصناعية لمناقشة سبل النهوض بالمنطقة الصناعية
- منح التسهيلات الخاصة بالمشاريع الريادية (بطاقة البيان، العلامات التجارية).
- استقبال وفد من الاتحاد الأوروبي في زيارة على المنطقة الصناعية في غزة حيث تم استعراض واقع المنطقة الصناعية وأهم المعوقات التي تواجه المصانع.
- تنظيم زيارة ميدانية لمصانع المواد الغذائية
- إعداد دراسات وأبحاث قانونية خاصة بالأنظمة الاقتصادية عدد (2).
- تقديم تسهيلات ل (65) مشروع صغير .
- تصويب الوضع القانوني ل (130) ملف تجاري مخالف، و (81) للشركات التي تعمل في مجال الصرافة ومؤسسات الإقراض، و (17) ملف شركة أجنبية مخالفة
- معاملات التحديث والتعديل (5678) ملف سجل تجاري و (3059) ملف شركات، و شطب (1118) ملف تجاري.
- الإشراف والمتابعة الفعالة على حركة المعابر حيث:
 - بلغ عدد الشاحنات الواردة من السلع والبضائع (62391) شاحنة، وعدد الشاحنات الصادرة (4052) شاحنة.
 - بلغ إجمالي أذونات الاستيراد معبر كرم أبو سالم (20020) إذن، ومعبر رفح (3974) إذن استيراد، وعدد أذونات التصدير لمعبر كرم أبو سالم (445) إذن، وعدد أذونات التصدير لمعبر رفح (110) إذن.
- الإشراف والمتابعة للعلامات التجارية الموجودة في السوق حيث :
 - إجمالي معاملات العلامات التجارية (6890) معاملة، شملت إيداع (591) علامة و نشر (507) علامة، و تجديد (433) علامة و تسجيل (817) علامة، ونقل ملكية (25) علامة تجارية ، ونشر (603) تغيرات على العلامات التجارية
- التسهيلات المقدمة من قبل الوزارة في مجال العمل عن بعد.

ثانياً: في إطار تشجيع الصناعات الوطنية وتعزيز سياسة إحلال الواردات

- منح التسهيلات للصناعة المحلية من خلال: تخفيض رسوم التراخيص الصناعي، تقديم إعفاءات ضريبية للمواد الخام وتخفيض فاتورة الكهرباء مع منح التسهيلات الخاصة بالمشاريع الريادية (بطاقة البيان، العلامات التجارية).
- استمرار العمل بتعديل رسوم اذن الاستيراد للمنتجات التي لها بديل وطني والبالغ عددها 24 سلعة.
- اجتماع مع اتحاد الصناعات الغذائية لمناقشة سبل دعم قطاع الألبان ومعالجة المعوقات التي تواجه هذا القطاع

- تطبيق قرار لجنة المتابعة بشأن تمديد اعفاء أصحاب المنشآت الصناعية من رسوم الترخيص الصناعي بنسبة 50% حتى نهاية عام 2023، تطبيق قرار لجنة متابعة العمل الحكومي بشأن اعفاء فاتورة الكهرباء للمنشآت الصناعية الخاصة بالخطوط الدائمة لقاء مع مربي الدواجن لمناقشة سبل الحد من خسارة تجار الدواجن، وإيجاد حلول لتحقيق توازن لأسعار الدواجن بين المربي والمستهلك.
- إصدار رخص تشغيل للمصانع عدد 321 رخصة تشغيل و43 رخصة إقامة لمنشأة صناعية جديدة. وتنفيذ 991 زيارة للترخيص الصناعي ومتابعة التوصيات.
- إعداد مقترح لزيادة الرسوم المقررة على تصدير الخردة بهدف تقليل الكميات المصدرة نظراً لاعتماد العديد من المصانع المحلية عليها في العمليات التحويلية الإنتاجية
- عقد اجتماع لدراسة مقترح حول مشروع الصوامع والغللال لتوفير مخزون استراتيجي من القمح وتم الخروج بتصور كامل حول المشروع

ثالثاً: في إطار حماية المستهلك وتحقيق الأمن الغذائي

- إدارة أزمة الغلاء وتقليل تأثيرها على المواطنين
- المسح الدوري للمخزون السلعي شهرياً وأسبوعياً.
- إصدار قرارات بتحديد وتعديل وزن سعر ربطة الخبز.
- إصدار قرار اداري بشأن حظر استيراد أو إدخال أي منتجات غذائية تتنافى في شكلها مع الذوق العام وتكون غير مرغوبة وغير لائقة.
- عقد لقاءات عديدة مع التجار والمستوردين والمصنعين المحليين لتتبع الأسعار والمخزون.
- تشديد الرقابة على الأسواق ومحاسبة المخالفين بالتنسيق مع وزارة الداخلية والنيابة العامة حيث تم تشكيل خلية إدارة الأمن الغذائي واللجنة المشتركة مع النائب العام.
- تنفيذ (1708) جولة تفتيش ميداني، تم خلالها زيارة (16935) منشأة تجارية، تم استخدام (7028) تشمل تشمل (225) نموذج لمحضّر تحفظ و (2219) ضبط مواد و (1824) محضّر إتلاف.
- سحب (1398) عينة للفحص المخبري، معايرة ودمغ (677) ميزاناً وختم (341) ومكياًلاً.
- متابعة وتعديل (283) بطاقة بيان.
- متابعة المواد المخافة المستوردة قبل دخولها للقطاع من خلال العمل الفعال لطواقمنا في المعابر حيث تم تحرير إجمالي المحاضر (972) محضّر تحفظ، و (1696) محضّر ضبط، و(11) محضّر إتلاف
- متابعة المواد المخالفة وغير صالحة للاستخدام حيث بلغ إجمالي الكميات المضبوطة (1686) طن، وإجمالي الكميات المتلفة (207) طن.
- إحالة (1041) قضية للنائب العام، وإعداد (187) مذكرة للنيابات المتخصصة.
- مشاركة وحدة الشؤون القانونية بالوزارة في (17) لجنة ومتابعة قضايا ومحاضر ضبط التجار الواردة عدد (1192) قضية.
- في إطار متابعة المعادن الثمينة وحماية المستهلك من أي غش فيها قامت اللجان المختصة بتنفيذ (21) زيارات لمصانع المعادن الثمينة، و (1009) زيارة رقابية على محلات لبيع وشراء المعادن الثمينة، وبلغت الكميات المدموغة من الذهب والفضة (717468) جم.
- إصدار بيان للمواطنين للتحذير من مخاطر التداول في العملات الرقمية وتحذير الشركات العاملة في هذا المجال من الاجراءات القانونية التي سيتم اتخاذها بحقها

رابعاً: في إطار الاستثمار الأمثل للمصادر الطبيعية

- قامت طواقم الوزارة المختصة بالمتابعة والإشراف على كميات الرمال المباعة والمرحلة من مقالع الرمال
- تعديل الرسوم الخاصة بمديرية الرمال والمصادر الطبيعية
- تعزيز الجولات التفتيشية لمقالع الرمال بواقع 100 جولة و 34 جولة ضمن لجان مختصة بمصادر الرمال
- التنسيق مع البلديات والجهات الحكومي الأخرى مثل سلطة الأراضي و وزارة الأشغال لمتابعة المشاريع التي يتم ترحيل الرمال منها.

- فتح عدد (13) مقلع جديد من أصل (41) مقلع عاملة في القطاع .
- تكويب 12 مركبات لنقل الرمال
- بلغ إجمالي كميات الرمال المباعة من الأراضي الحكومية والطابو (609662) متر مكعب، وكمية الرمال المباعة بالسعر المخفض من الأراضي الحكومية والطابو (21350) متر مكعب

خامساً: في إطار تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني

- مشاركة في إعداد دراسات تفصيلية حول مؤسسات القطاع الخاص
- إطلاق عدد (6) برنامج مع القطاع الخاص لتوعية وتثقيف الجمهور لدعم المنتجات الوطنية
- حضور انتخابات مؤسسات القطاع الخاص (الغرف التجارية والاتحادات الصناعية) عدد (8)
- تحكيم ومراجعة كتيب غزة تحت الحصار والمحال من وزارة الخارجية بغزة .
- المشاركة في لقاء مؤسسة بال تريد حول دعم المصدرين والصادرات .
- المشاركة في ورشة مع الاتحاد العام للعمال بعنوان الحد الأدنى للأجور .
- لإصدار مجموعة تقارير تخدم مؤسسات القطاع الخاص في توفير المعلومات إحصائية حول إنجازات الوزارة ، التقرير الاحصائي الشهري والسنوي، التقرير الشهري والسنوي للمعايير تقرير حول الصادرات السلعية من قطاع غزة، تقرير حول المخزون السلعي وحركة الأسعار .
- الإشراف على إجراء انتخابات غرفة تجارة وصناعة غزة، والإشراف على توزيع المناصب الادارية لمجلس ادارة غرفة غزة
- زيارة المعرض الفني والتراثي (تننفس حرية) الخاص بالأسير الفلسطيني،
- عقد ورشة عمل مع عدد من تجار القرطاسية لمناقشة سبل تعزيز القيم الوطنية من خلال المطبوعات على الدفاتر والمستلزمات المدرسية
- تقديم ورقة لهيئة العمل التعاوني ليومهم الدراسي بعنوان دور الحكومة في دعم التعاونيات في قطاع غزة

سادساً: في إطار رفع كفاءة الأداء المؤسسي

- إنجاز المسودة الأولية لدليل إجراءات عمل الوزارة الأول
- العمل على إعادة هندسة عمليات مجموعة من الخدمات من أجل تبسيط الإجراءات على متلقي الخدمة و رفع كفاءة الأداء بالوزارة
- تشكيل لجنة لقياس وتحليل العبء الوظيفي بالوزارة
- الانتهاء من تجهيز صالة خدمات الجمهور وبدء إجراءات إعداد إجراءات التشغيل للصالة.
- المتابعة الفعالة والإشراف على تدريب الموظفين سواء في التدريب الداخلي (تم عقد دورة في الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في العمل بالوزارة)، وكذلك متابعة التدريب من خلال الديوان والتأكد من ترشيح الموظف المناسب ومتابعة التزامه بحضور التدريبات وذلك من أجل رفع كفاءة العاملين وإكسابهم المهارات اللازمة بإنجاز مهامهم وشملت :
 - تدريبات للمدراء الجدد
 - تدريب لموظفي مركز خدمة الجمهور
 - تدريب مدربين حول مدونة السلوك
 - تدريب مدراء الجودة
- تسهيل إجراءات الحصول على تدريب خارجي لدى دولة مصر مختص في فحوصات المصاعد
- تنفيذ وحدة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات بالوزارة للمتابعة وتحديث أنظمة التشغيل الخاصة بالخوادم ومعدات الشبكة، متابعة الأعطال الطارئة بشبكة الحاسوب والقيام بعمليات التطوير والصيانة اللازمة
- تنفيذ (7) زيارات رقابية شاملة و(6) زيارات رقابية فجائية
- المشاركة في لجنة البيانات الجيومكانية
- استخدام أجهزة تابلت لجمع البيانات المكانية للمنشآت الاقتصادية (تجارية، وصناعية)
- متابعة أعمال مؤسسة المواصفات والمقاييس من خلال:
 - عقد اجتماع لمجلس ادارة مؤسسة المواصفات والمقاييس لمناقشة عدة مستجدات خاصة بالمؤسسة من أهمها برامج التدريب المنفذة ومناقشة نظام التفتيش

أهم الإنجازات

- تسهيل إجراءات الحصول على تدريب خارجي لدى دولة مصر مختص في فحوصات المصاعد
- متابعة الإنجاز لعمليات فحص المصاعد الكهربائية بالتنسيق مع الدفاع المدني.
- إدارة هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية
 - عقد اجتماع مجلس إدارة لهيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية لمناقشة عدد من القضايا الخاصة بالمدينة الصناعية
 - متابعة دعم وتمويل المشاريع الصغيرة من خلال برامج القرض الحسن بالهيئة
 - اجتماع مع لجنة مستثمري منطقة بيت حانون الصناعية لمناقشة سبل النهوض بالمنطقة الصناعية

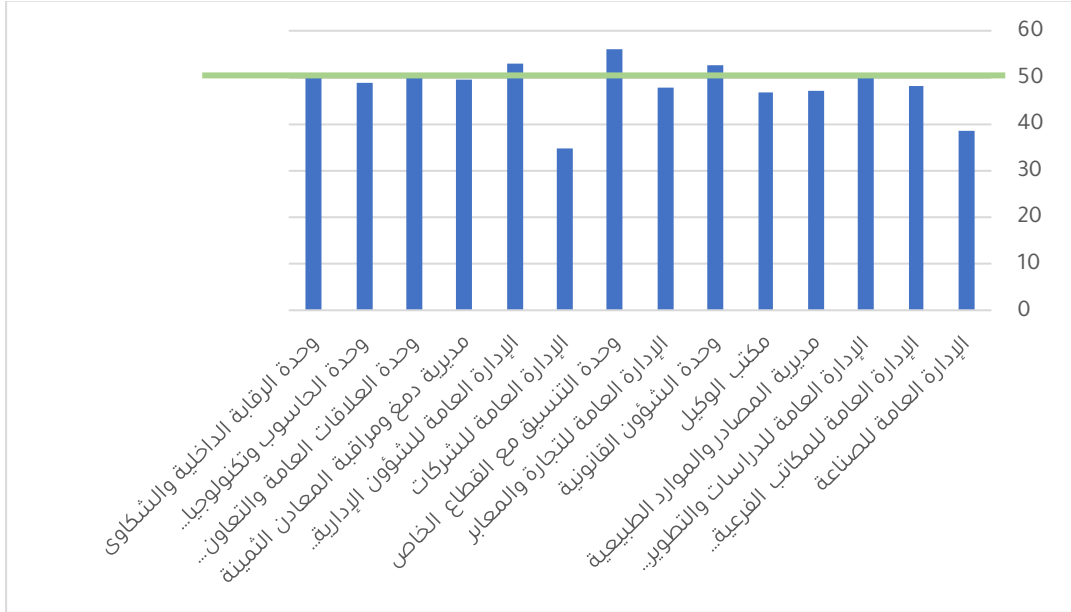
1. تعزيز الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص.
2. استكمال تحديث أدلة الإجراءات الخاصة بعمل الوزارة لمواكبة التطور الرقمي والتكنولوجي
3. تطوير العمل لمركز خدمة الجمهور المستحدث والبدء بتقديم خدمات الوزارة من خلاله
4. متابعة العمل على بناء قاعدة البيانات المكانية GIS للمنشآت الاقتصادية التي تقع ضمن إطار عمل الوزارة
5. الأرشفة الإلكترونية لملفات الشركات والسجلات التجارية التابعة للإدارة العامة للشركات
6. استكمال العمل في تشجيع المشاريع الريادية والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر عبر زيادة رصيد صندوق المشاريع الصغيرة
7. تبني نهج الاقتصاد الدائري وتطويره بما يحقق الاستخدام الأمثل للنفايات الصلبة التي يمكن إعادة تدويرها
8. تحسين جودة الأداء بالوزارة وتنمية مواردها
9. تحسين واقع التحول الرقمي وزيادة الخدمات الالكترونية المقدمة.
10. استمرار الإدارة العليا بالوزارة بوضع الخطط التطويرية وإصدار القرارات الفعالة لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للوزارة ويتضح ذلك في تعدد الإنجازات من خارج الخطة التشغيلية للإدارات والوحدات التنظيمية التابعة للوزارة بجانب التزامها في تحقيق الأهداف المرجوة منها وفق الخطة التشغيلية للوزارة.
11. التعاون الفعال مع مؤسسات القطاع الخاص وأثره في دعم المنتج المحلي ورفع مستوى التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل جديدة والتخفيف من حدة البطالة.

- البطء في انجاز المعاملات مع المؤسسات الحكومية الشريكة في العمل (مثل النيابة العامة والمحاكم)
- عدم قدرة المختبرات على القيام بإجراء كافة التحليلات والفحوصات لعدم توفر المستلزمات والأجهزة اللازمة للعمل.
- وجود إشكالية في تنفيذ الرقمنة الحكومية وعدم وجود آليات ربط محوسبة في إتاحة البيانات بين إدارات الوزارة.
- محدودية الموازنة المالية المخصصة لعمل الوزارة.
- ضعف العلاقة الترابطية بين الإدارات والتواصل الفعال.
- عدم مواكبة بعض القوانين الاقتصادية للتغيرات والمستجدات الاقتصادية
- نقص الكادر البشري التخصصي في إدارات العمل.
- وجود بعض المؤثرات الخارجية وأهمها:
 - استمرار الحصار الاقتصادي على قطاع غزة.
 - التغيرات المفاجئة على حركة المعابر لدواعي أمنية أو سياسية أو دينية

- رفع حصة وزارة الاقتصاد الوطني من مشاريع التمويل المخصصة لدعم المشاريع الصغيرة، بالإضافة لزيادة حصة الوزارة من النفقات.
- رفع حصة الوزارة من مشاريع التحول الرقمي لأنظمتها وخدماتها
- العمل على رفع كفاءة الكادر البشري من خلال توفير التدريبات المتخصصة ذات الفعالية العالية وتوفير الكادر المتخصص.
- تطوير مجموعة مع القوانين بما يواكب التغيرات الاقتصادية (قانون دمج ومراقبة المعادن الثمينة، الأمر رقم 324 لسنة 1954 بشأن إعداد دفتر السجل التجاري، قانون العلامات التجارية لسنة 1938)
- تشجيع موظفي الوزارة الابتكار والابداع والبحث العلمي وتقديم أفكار جديدة.
- العمل على تجويد أليات رصد وتقييم أداء الإدارات والموظفين.

تقرير نسبة الإنجاز من الخطة المعتمدة لعام 2023

يوضح الشكل التالي نسبة الإنجاز داخل الإدارات العامة والوحدات التنظيمية في الوزارة.



بلغت متوسط نسبة الإنجاز العام لجميع الإدارات العامة والوحدات التنظيمية بالوزارة 47.1% وهي قريبة جدا من الإنجاز المخطط له وهذا يدل على مدى التزام الإدارات المختلفة بالوزارة بإنجاز مهامها بفعالية وكفاءة رغم محدودية الموارد المتاحة.

كما يبين الشكل وجود انحرافا في نسبة الإنجاز لدى كل من الإدارة العامة للصناعة حيث بلغت نسبة الإنجاز 38.5% وذلك بسبب وجود برنامج ضمن الخطة يعتمد بتنفيذه على جهات أخرى مع توفير التمويل لإنجازه وهو برنامج خاص بتطوير نظام جديد لترخيص المشاريع الصغيرة. كذلك نفس الأسباب لانحراف الإنجاز لدى الإدارة العامة للشركات حيث بلغت نسبة الإنجاز 35% لمحدودية الإنجاز في برنامج عقد لقاءات دورية لمؤسسات القطاع الخاص.

تحليل مقارن لمؤشرات الأداء للأعوام 2023/2022م

ملاحظات الدائرة الحكومية	ارتفاع/انخفاض	النصف الأول 2023	النصف الأول 2022	اسم المؤشر	الإدارة المسؤولة
نتيجة للإجراءات القانونية لتنظيم القطاع.	-30.92%	105	152	عدد الشركات الجديدة	الشركات
الانخفاض ناتج ليقاف العمل بإصدار السجلات المرمزة # لأغراض العمل في أراضي 48	-91.50%	232	2731	عدد السجلات التجارية الجديدة	الشركات
ناتج عن التسهيلات الإجرائية بالإضافة لوجود مشاريع ممولة ونجاح السياسات المستخدمة في تشجيع الاستثمار و تعزيز العلاقة مع القطاع الخاص	35.58%	221	163	عدد رخص تشغيل	الصناعة
	30.77%	34	26	عدد المصانع الجديدة (رخصة إقامة)	الصناعة
	18.82%	1364	1148	عدد زيارات الرقابة الصناعية (للمنشآت الصناعية وللموردين)	الصناعة
	154.79%	186	73	عدد إخطارات الترخيص الصناعي	الصناعة
وجود تسهيلات على المعابر بالإضافة لزيادة الطلب على منتجات الخردة بأنواعها	26.92%	990	780	عدد الشاحنات الصادرة - معبر رفح	التجارة والمعابر
ناتج عن إعاقات الاحتلال في مجال تصدير المنتجات الزراعية بحجة عدم التقييد بالموصفات لديهم	-19.65%	3,062	3,811	عدد الشاحنات الصادرة - معبر كرم أبو سالم	التجارة والمعابر
	-11.74%	4,052	4,591	إجمالي عدد الشاحنات الصادرة	التجارة والمعابر
	2.28%	84.03	82.153	إجمالي قيمة الصادرات - مليون دولار	التجارة والمعابر
ناتج عن تعزيز العلاقة التجارية مع الجانب المصري وتسهيل الإجراءات داخل المعبر على حركة التجار	64.05%	22,337	13,616	عدد الشاحنات الواردة - معبر رفح	التجارة والمعابر
ناتج عن دور الوزارة في حث التجار لتوريد البضائع عبر معبر رفح	-3.69%	40,054	41,587	عدد الشاحنات الواردة - معبر كرم أبو سالم	التجارة والمعابر
ناتج عن زيادة الاستهلاك لعدة عوامل أهمها زيادة الطلب على بعض السلع لتلبية الزيادة السكانية وخاصة في المنتجات الغذائية، والمواد الخام للمصانع المحلية نتيجة إقرار سياسة دعم المنتج المحلي	13.02%	62,391	55,203	إجمالي عدد الشاحنات الواردة	التجارة والمعابر

تحليل مقارن لمؤشرات الأداء للأعوام 2021/2022م

ملاحظات الدائرة الحكومية	ارتفاع/انخفاض	النصف الأول 2023	النصف الأول 2022	اسم المؤشر	الإدارة المسؤولة
نتيجة لسعي التجار للاستفادة من مميزات تسجيل الملكية الفكرية وضمن حقوقهم تجاه المنافسين	5.72%	6890	6517	إجمالي معاملات الملكية الفكرية	الملكية الفكرية
نتج عن محدودية اللوجستيات	-12.46%	1708	1951	عدد الجولات التفتيشية	حماية المستهلك
المستخدمة وعدم كفاية عدد الكوادر البشرية لتغطية كافة المناطق في ظل التوسع بالأسواق	-11.75%	16935	19189	عدد المنشآت المزارة	حماية المستهلك
ظل التوسع بالأسواق	-2.04%	7028	7174	عدد النماذج والمحاضر المستخدمة	حماية المستهلك
نتج عن وجود الضوابط الإجرائية المتخذة في ضمان صحة وسلامة المنتج وتعميمها على التجار والموردين والمصانع	-52.57%	1685.94	3554.50	كمية المواد المضبوطة - طن	حماية المستهلك
	-21.51%	206.9	263.61	كمية المواد المتلفة - طن	حماية المستهلك
نتج عن سياسة الوزارة في تشجيع الصناعات المحلية والتوعية بأهمية الفحوصات للتأكد من مطابقة المنتجات للمواصفات الفلسطينية	15.52%	1645	1424	عدد العينات المستلمة - دائرة المختبرات	حماية المستهلك
	44.14%	8990	6237	عدد الفحوصات - دائرة المختبرات	حماية المستهلك
لزيادة الطلب عليه باعتباره ملاذ آمن في ظل التغيرات في أسعار صرف العملات	14.87%	1,452,149.70	1,264,150.20	الكميات الواردة من الذهب والفضة	الذهب
	12.54%	717,468	637,532	الكميات المدموغة من الذهب والفضة - غزة (جرام)	الذهب
	0.14%	363.5337	363.036	كمية الذهب الصادر (كجم)	الذهب
	22.91%	307.3752	250.09	كمية الذهب الوارد (كجم)	الذهب
الإنخفاض ناتج عن فترة توقف العمل بمحلات الذهب خلال عدوان الاحتلال على القطاع	-1.57%	125	127	الجولات التفتيشية	الذهب
نتج عن متابعة مصانع المعادن الثمينة. ورفع كفاءة دور الرقابة على مصانع الذهب والفضة	10.53%	21	19	مصانع تم متابعتها والتفتيش عليها	الذهب
	1150.00%	25	2	عدد الإخطارات بعدم الترخيص	الذهب
	3642.86%	262	7	عدد الرخص الموزعة	الذهب
نتج عن وجود مشاريع إعمار، كذلك توجه المواطنين خاصة العاملين لدى الجانب الإسرائيلي للإعمار	13.69%	589,890	518,855	إجمالي كميات الرمال المباعة	الرمال

تحليل مقارنة لمؤشرات الأداء للأعوام 2023/2022م

ملاحظات الدائرة الحكومية	ارتفاع/انخفاض	النصف الأول 2023	النصف الأول 2022	اسم المؤشر	الإدارة المسؤولة
نتائج عن إصدار القوانين الضابطة لعمل الشركات المالية وشركات البيع بالتفصيل	4.18%	873	838	عدد التعهدات	قانونية
	2.16%	1041	1019	عدد الإحالات	قانونية
	13.11%	811	717	عدد التسويات	قانونية



وزارة الاقتصاد الوطني - المحافظات الجنوبية



المقر الرئيسي: غزة، النصر- أبراج المقوسي



هاتف: +970 082874145



فاكس: +970 082875758



الرقم المجاني: 1800112233



الموقع الالكتروني: <https://www.mne.ps>

